المستخلص

تمثل الحوكمة المالية أحد أهم وسائل التصدي لظاهرة الفساد المالي ، أذ يمثل تطبيقها اهم ركيزة ضد الفساد المالي وعلى وجه الخصوص إذا كانت مرتبطة بمؤسسات رقابية تعمل بصورة جيدة وعلى جميع المستويات (الرقابة الداخلية او الرقابة الخارجية) أفقية أو رأسية ، فضلاً عن التزام الإدارة بالمعايير الأخلاقية للوظيفة العامة والنزاهة والشفافية ويسندها في ذلك نظام رقابي داخلي فعال يعدّ الضامن الأساسي لمكافحة الفساد بوجوده ووجود آلية حازمة لمكافحة الفساد من مؤسسات قضائية وتنفيذية معنية بهذا الخصوص للحفاظ على المال العام وتحقيق أفضل النتائج من خلالها ، خصوصا وأن بلدنا العراق بحاجة ماسة جدا لمثل هكذا اجراءات أذ يمر حاليا في أزمة مالية حرجة وبلغ مستوى العجز المالي ارقاماً كبيرة ، وحيث أن الحوكمة المالية ليست هدفاً في حد ذاتها ، بل هي أداة لتحقيق النتائج والأهداف التي تسعى إليها جميع الجهات ذات العلاقة وهي بحاجة إلى مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء المؤسسي والممارسات التنفيذية التي تؤكد على أهمية الحفاظ على حقوق من لهم مصلحة إضافة الى المصلحة العامة وتحقيق الشفافية والحد من الفساد ، مثلها في ذلك مثل الحوكمة في الشركات الخاصة والقطاع الخاص لحماية أصولها وممتلكاتها وإدارة استثماراتها بكفاءة .

فهي يجب أن تكون موجودة في مؤسسات الدولة وهدفها هو الحفاظ على المال العام من خلال إخضاع نشاط الجهاز الحكومي لمجموعة من الآليات والقوانين والأنظمة والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في الإدارة وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات الموظفين في السلطة العليا والسلطة التنفيذية كما أصبح من الضروري أن تولي هيئات الرقابة العليا أهمية كبيرة عند ممارسة سلطاتها الرقابية على جوانب الحوكمة المالية في مؤسسات الدولة حيث تعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق مبدأ المساءلة والشفافية ، والعمل على وضع جدول للتقييم الدوري لبيان مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات ، والعمل على توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ووضع وتنفيذ سياسات فعالة لمواجهة ومكافحة الخطر الوشيك للفساد والوقاية منه ، والمساعدة في استكمال بناء إطار عمل لمؤسسات الدولة والسعي الجاد لتطبيق آليات الحوكمة المالية على أرض الواقع ، ومن خلال البحث يجب معرفة الآثار التي ترتبها